



عون يطالب الحكومة بـ «تصريف الأعمال».. ويتحدث اليوم بمناسبة الدخول بسنة ولايته الرابعة

# فتح معظم الطرقات.. والحريري مستعد لرئاسة حكومة جديدة «تكنوقراط»

## عويدات يعاقب القاضي عون «مسلكيا» ويكف يدها

بيروت - يوسف دياب

فرض النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات، عقوبة مسلكية على النائب العام الاستثنائي في جبل لبنان القاضي غادة عون، سندا للمادة 16 من قانون أصول المحاكمات الجزائية، وقد أبلغ هذا القرار إلى وزير العدل وهيئة التفتيش القضائي.

وباتي هذا الإجراء نتيجة المخالفات المسلكية التي ارتكبتها القاضي عون، وضربت فيها القواعد القانونية وقواعد المناقبة القضائية، (وآخرها القرار الذي اتخذته بالإدعاء على رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي وأفراد من عائلته بخلفيات سياسية، خلافاً للصلاحيحة المكانية ودون مراجعة النائب العام التمييزي قبل اللجوء إلى مثل هذا الإجراء).

واستكمالا للعقوبة المسلكية، قرر القاضي عويدات كف يد القاضي عون عن النظر في الملفات الواقعة ضمن سلطة النيابة العامة في جبل لبنان، وأصدر تعميما إلى المدير العام لقوى الأمن الداخلي والأمن العام بعدم مخابراتها في القضايا المطروحة أمامهم، ومخابرة المحامي العام المناوب في جبل لبنان أو النائب العام التمييزي في القضايا المهمة.

## «المطارنة الموارنة» يحيي

## المعتصمين ويدعو المسؤولين إلى الالتفاف حول عون

بيروت - خلدون نواص

حيا مجلس المطارنة الموارنة المعتصمين في الساحات والشوارع من كل طوائف لبنان، ودعا المسؤولين إلى الالتفاف حول الرئيس ميشال عون المؤمن على الدستور للإسراع في اتخاذ التدابير الدستورية الواجبة لحماية لبنان ووحدته والنهوض بالاقتصاد تجاوبا مع طموح جميع اللبنانيين.

وناشد المجلس في بيان له - عقب الاجتماع الشهري للمطارنة الموارنة برئاسة البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي - الدول النافذة في المنطقة التلافي عند استشعار حاجة لبنان إلى الخلاص من حمنة عقود والمبادرة إلى تحريرهم من الصراعات الإقليمية الجارية على أرضهم.

ودعا المطارنة الموارنة إلى التعامل مع استقالة الحكومة بروح بناءة، معربين عن تقديرهم الكبير للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية المختلفة في تعاملهم الهادئ مع التظاهرات العارمة.

واكدوا ان التظاهرات يجب ألا تتسبب في حدوث شلل في الحياة العامة في البلاد وأنه ينبغي أن تغلب السلمية على مظاهر الاحتصام والاحتجاج، والابتعاد كلياً عن الاستفزازات وكافة مؤشرات النزاع والعنف.



معتصمون في بيروت خلال إزالة الخيم المنصوبة بحضور القوى الامنية

حيث قال: منكم باللي ببقو «أغنية لفيرون». وعن أداء القوى الأمنية قال: بعدين منتحاسب، مش اليوم، محملا وزير المال علي حسن خليل وحاكم البنك المركزي رياض سلامة المسؤولية، لكونهما أساء إدارة الأزمة كما يجب، ووجه عون لوماً إلى بري والحريري لأنهما لم يشرعا في فتح باب مجلس النواب أمام التشريع عملا بالورقة الإصلاحية.

بالمقابل أكدت مصادر بيت الوسط ان موضوع استقالة الحكومة طرح خلال الأسبوعين المنصرمين، وأعدت للأنهاتن تحريبات استعمارية في قطع الطرق، عند جسر «الرينغ» فاستدعى وزير المال علي حسن خليل وطلب منه إبلاغ الرئيس بري، انه سيتقدم بإستقالته، لأنه يرفض ان تسقط نقطة دم واحدة، وأنه يرفض حصول الانتفاضة الشعبية إلى مواجهة مفتوحة بين «شارعين».

ان تبقى في حالة تأهب واستنفار. وتقول مصادر الحراك انه تقرر منح السلطة مهلة شهر لتشكيل الحكومة وإدراج المطالب الشعبية بمكافحة الفساد واستعادة المال المنهوب... إلخ.

وتتوقع أن يغير موضوع جبران باسيل وتمثيل حزب الله عقبات بطريق تشكيل الحكومة، حيث المتداول ان الحكومة ستكون حكومة اختصاصيين وأن باسيل إن عاد للوزارة فلن يكون وزيراً للحراية.

ويتوقع ان يتطرق الرئيس عون إلى مسألة الحكومة في خطاب له مساء اليوم الخميس بمناسبة بدء السنة الرابعة من ولايته الرئاسية. واستيق رئيس الحزب التقدمي الاشترايات ليجعل دعم اللقاء اللبناني الديموقراطي تكليف الحريري بإعادة تشكيل الحكومة.

أعرب الرئيس ميشال عون عن شكره لرئيس الحكومة المستقيلة سعد الحريري والوزراء، وطلب منهم الاستمرار في تصريف الأعمال برئاسة الحريري، كما رجحت المصادر المعنية لـ «الأنباء» أمس، وهذا ما أُلح إليه الحريري أمس في تصريح لـ «رويترز» شرط أن تكون حكومة تضم «تكنوقراط» قادرين على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة سريعاً لتجنب الانهيار الاقتصادي.

وكان الحريري أمل بعد تقديم استقالته إلى رئيس الجمهورية «أن تكون مع بعضنا البعض» مبدياً ارتياحه للأصدقاء الإيجابية التي خلقتها الاستقالة على مستوى بيئته السياسية وأشارت المصادر إلى أن

الرئيس عون، وغالب الكتل النيابية تدرك بأنه ليس غير الحريري من يستطيع تنفيذ اتفاقات «سيدر» والخطة الاقتصادية التي وضعتها حكومته، إلى جانب التعاطي مع المجتمع الدولي، فضلاً عن مطالب الحراك الشعبي الواسع الذي فتح له باب الخروج من السراي مع ضمانات العودة.

وقد بكرت قيادة الجيش اللبناني في دعوة الحراك الشعبي إلى إخلاء الطرق والاكتفاء بالساحات تسريعاً لاصور مرسوم الدعوة إلى الاستشارات النيابية في عجبها، وقد تم فتح معظم الطرق الرئيسية، بينما استمرت المساعي لفتح ما تبقى، في ضوء اعتراض بعض قيادات الحراك المتحمسين بشعار «كلن يعني كلن» أي ان الحراك لم يقم من أجل استقالة الحكومة وتشكيل غيرها والمطلوب

أعرب الرئيس ميشال عون عن شكره لرئيس الحكومة المستقيلة سعد الحريري والوزراء، وطلب منهم الاستمرار في تصريف الأعمال برئاسة الحريري، كما رجحت المصادر المعنية لـ «الأنباء» أمس، وهذا ما أُلح إليه الحريري أمس في تصريح لـ «رويترز» شرط أن تكون حكومة تضم «تكنوقراط» قادرين على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة سريعاً لتجنب الانهيار الاقتصادي.

وكان الحريري أمل بعد تقديم استقالته إلى رئيس الجمهورية «أن تكون مع بعضنا البعض» مبدياً ارتياحه للأصدقاء الإيجابية التي خلقتها الاستقالة على مستوى بيئته السياسية وأشارت المصادر إلى أن

أعرب الرئيس ميشال عون عن شكره لرئيس الحكومة المستقيلة سعد الحريري والوزراء، وطلب منهم الاستمرار في تصريف الأعمال برئاسة الحريري، كما رجحت المصادر المعنية لـ «الأنباء» أمس، وهذا ما أُلح إليه الحريري أمس في تصريح لـ «رويترز» شرط أن تكون حكومة تضم «تكنوقراط» قادرين على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة سريعاً لتجنب الانهيار الاقتصادي.

وكان الحريري أمل بعد تقديم استقالته إلى رئيس الجمهورية «أن تكون مع بعضنا البعض» مبدياً ارتياحه للأصدقاء الإيجابية التي خلقتها الاستقالة على مستوى بيئته السياسية وأشارت المصادر إلى أن

# استقالة غير منسقة مع رئيس الجمهورية: هل يعود الحريري.. وإذا عاد هل يُشكّل؟

## تحليل إخباري

وثمة أسئلة مطروحة: هل عودة الحريري إلى رئاسة الحكومة مسألة بديهية وخارج النقاش؟! وهل من بديل جاهز وقادر على تحطيم الموقف السني العام الذي يعتبر الحريري ممثلاً شرعياً ووحيداً للطفافة السننية في الحكم؟! وهذا ما أكده الدفق السني إلى بيت الوسط بعد الاستقالة وعلى رأسه المفتي عبداللطيف دريان، كما أكده البيان السياسي الذي عاجل به رؤساء الحكومات السابقين (نجيب ميقاتي وفؤاد السنيورة وتامم سلام) الجميع، وبعثوا من خلاله برسالة سريعة إلى رئيس الجمهورية وحزب الله! وإذا كان ثمة بديل، هل يكون وسطياً مثل فؤاد المزومى أم يكون من سنة 8 آذار وواحداً من أعضاء «اللقاء التشاوري»؟! وهل يحتمل الوضع خطوة استفزازية من هذا النوع وبهذا الحجم؟! وبعد معركة التكليف، تنشب «معركة التاليف».. فإذا كان من السهل حسم اسم الرئيس المكلف وباتجاه سعد الحريري، فإنه من الصعب على الحريري تشكيل حكومة جديدة بشروطه، وبمساعدة مجدداً بالجنرال الذي اصطدم به قبل الاستقالة وبمساعدة وزير الوزير جبران باسيل وضماناً لتمثيل حزب الله في الحكومة.. وتوحي أجواء بعيدا وحارة حريرا أن الحريري لا يمكنه أن يشكل حكومة بشروطه، لا بل أكثر من ذلك، إذا رغب في العودة فإنه يعود بشروط حزب الله الذي ارتفعت لديه درجة الشكوك والتوجس مما يجري، وما كان أبداً من خشية وشكوك صار أمراً مؤكداً ومثبتاً بالوقائع ومسار تطور الأوضاع. حزب الله بات يتعاطى مع الوضع من خلفية أن الحريري فجر قبيلة الاستقالة في وجه شركائه في الحكم، واستفزاز من دون تفاهات وضمانات، ولم يأنه ليصنع التي أسديت إليه بتقاهم مسبق حول الحكومة الجديدة حتى لا يحصل فراغ وأزمة، لأن لا بديل متاح للحكومة الحالية، بالإضافة إلى الصعوبات الكبيرة السياسية والأمنية والمالية.

في التقييم السياسي لحزب الله وحلفائه أن الحريري وضع نفسه في حالة «السياسة السياسية» عندما أعطى باستقالته مسكيباً سياسياً للفريق الداعي إلى التظاهر والادامع له. وبدا على استنسيق من جهات داخلية ودولية تدفع باتجاه إضعاف العهد ومحاصرة حزب الله. وهذا التغيير يصل إلى حد توجيه اتهام للحريري بأنه يغطي «انقلاباً سياسياً» ويحمل مسؤولية تهديد ونسف التسوية الرئاسية، وبأنه منخرط بشكل أو بآخر في مخطط إسقاط حزب الله من المعادلة السياسية والحكومية، وهذا هو الجانب المخفي في الدعوة إلى حكومة تكنوقراط.

أسئلة كثيرة تطرح اليوم: هل إعلان الرئيس الحريري الاستقالة من دون التنسيق مع شركائه وتأمين توافق على حكومة جديدة هو إعلان إنهاء التسوية الرئاسية في منتصف العهد، وعشية حلول الذكرى السنوية الثالثة للانتخاب العماد ميشال عون رئيساً؟! وهل يمكن لحزب الله أن يوافق بسهولة على استنسيق من جهات داخلية ودولية تدفع باتجاه إضعاف العهد ومحاصرة حزب الله. وهذا التغيير يصل إلى حد توجيه اتهام للحريري بأنه يغطي «انقلاباً سياسياً» ويحمل مسؤولية تهديد ونسف التسوية الرئاسية، وبأنه منخرط بشكل أو بآخر في مخطط إسقاط حزب الله من المعادلة السياسية والحكومية، وهذا هو الجانب المخفي في الدعوة إلى حكومة تكنوقراط.

على أساس قانون جديد.. ولكن «الشارع» سيكون مشدوداً على اليوم فصاعداً إلى الأزمة المالية والنقدية الخائفة، مع دخول الوضع الاقتصادي في نفق الانهيار، وفي ظل فراغ حكومي وسقوط شبكة الأمان السياسية.

الاستقالة حققت نتيجة إيجابية فورية أخرى، وهي «انتعاش» شعبية الحريري في الشارع السني وخروجه من حال «انعدام الوزن السياسي» نتيجة عدم تطابق وعدم انسجام بين واقع سياسي يلزمه بالساكنة مع حزب الله وحلفائه تحت سقف التسوية، وبين واقع شعبي يشد به للخروج من هذا التعاضد الذي صار مكلفاً وضعب في دورة تنازلات لا تتوقف.. وكان الحريري واجه ضغوطاً قوية من داخل تياره وجمهوره وطاقته للاستقالة، خصوصاً بعد استقالة وزراء القوات اللبنانية وإعلان جنرالاً رغبته بالاستقالة ولكن مع الحريري وليس من دونه.. ولأن يبدو الحريري وكأنه التحق بمعسكر المعارضة وسقوط الشعب، ولم يعد مطلوباً في إطار مقولة أو معادلة «كلن يعني كلن»، بقدر ما صار «بطلاً» بفعل الاستقالة التي تقابل بمعيه مؤيدوه كخطوة شجاعة تعيد إنتاج صورة «سعد رفيق الحريري»، وتضخ نما جديدة في عروق رصيده الشعبي المتهاوي.. فيما يعتبرها خصومه «مغامرة سياسية وقفرة في الجهول».. وهناك من يراها «استقالة مفصلية» تشبه استقالة الرئيس رفيق الحريري في 2004 التي أنهتها بعجالة «استدوع» الله لبنان الحبيب»، وكان لافتاً ومعبراً أن يستعين الرئيس سعد الحريري بعجالة شهيرة كان يردها والده الشهيد «ما حدا أكبر من بلدو»، وأن يختم إعلان استقالته بعجالة «الله يحيي لبنان».

لوهلة أولى ظن كثيرون أن الاستقالة منسقة بين الحريري وعون في إطار سيناريو احتواء الأزمة وإخراجها من الشارع، وتوافق مسبق على الحكومة الجديدة حول دون إطالة أمد الفراغ الحكومي.. ولكن سرعان ما تبين أن الاستقالة لم تكن منسقة وإنما قولت بـ «دهشة وصدمة» من جانب باسيل ووزراء التيار، وأن الحريري أقدم على هذه الخطوة كي يجعل التغيير الحكومي أمراً واقعاً ويعود إلى رئاسة الحكومة بشروطه، وعلى أساس حسابات لديه تفيد بأنه يشكل حاجة وضرة للعهد والحزب الله ولاستقراره النقدي ولعلاقات لبنان العربية والدولية، وأن استقالته تعزز موقعه القضاوي وتجعل من مسالة إقصاء باسيل أمراً متاحاً في أي حكومة جديدة.

ولكن لدى خصوم الحريري حسابات ونظرة مختلفة لوضع ما بعد الاستقالة، فهذه الاستقالة التي تعيد المشهد السياسي إلى ما كان عليه بين 8 و14 آذار أعادت تكتيل معسكر 8 آذار مع انضمام نبيه بري وسليمان فرنجية إلى موقف حزب الله بالكامل. وهذا الفريق أجرى طيلة ليل أول من أمس اتصالات ومشاورات لتحديد خيارات المرحلة وكيفية التعاطي مع الوضع المستجد، بما في ذلك مسألة من يكون رئيس الحكومة المقبل، إذا ليس محسوماً موضوع إعادة تسمية الحريري، وسيكون هناك تريت قبل إطلاق استشارات التكليف ويبحث في بدائل ممكنة ومحتملة، خصوصاً أن هذا الفريق لديه أكثرية النصف زائد واحد.. وبالتالي فإن تجاوبا حصلت في «معركة التكليف»

أكبر كتلة نيابية ووزارية مسيحية (ويمسك في يده أيضا ورقة استقالة الحكومة)، وشريك رئيسي في التسوية التي اختزلت في السنوات الثلاث بثنائيات الحريري - باسيل.. لم يقبل باسيل أن يساوى بغيره من الوزراء السياسيين وأن يقاضى خروجه بخروج وزير «أمل» علي حسن خليل أو وزير الاشتراكي وائل أبو فاعور أو وزير تيار المستقبل محمد شقير، وإنما طرح أن يخرج مع الحريري معا من الحكومة، وأنه إذا كان لابد من «حكومة تكنوقراط» فلنكن برئاسة شخصية غير سياسية وغير الحريري.

رفض الرئيس عون وحزب الله تحميل باسيل وزر ما يجري في الشارع وأن يدفع وحده الثمن. وفي اللقاء الأخير مع الحريري، أصر عون على أن أي حكومة تكنوقراط لا تتضمن باسيل أو حزب الله ستكون من دون الحريري ضمناً، وتوقف البحث عند هذا الحد وغادر الحريري قصر بعيداً منزعجاً. وبعد هذا اللقاء انقطع التواصل مع رئيس الجمهورية الذي لم يكن في أجواء الاستقالة ولم يعلم الحريري بها، في حين أنه أبلغ في الثنائي الشيعي، وحزب الله أولاً، نيته بالاستقالة.. ففي اجتماع جمعه مع معاون السياسي للسيد حسن نصرالله (الحاج حسين الخليل)، أصر الحريري على تعديل وزاري يخرج باسيل أو الاستقالة.. وفيما رفض مؤيد حزب الله إخراج باسيل، رفض الحريري التجاوب مع طلب الخليل والتمني عليه بعدم الاستقالة تفادياً للفراغ. وبعد هذا اللقاء أجرى الحريري اتصالاً بالرئيس بري ووضعه في أجواء قراره بالاستقالة وسمع منه كلاماً ماثلاً، ونصحه بعدم الاستقالة التي لا تشكل مدخلاً للحل وإنما مدخلاً إلى أزمة أكثر تعقيداً. ولكن الحريري بقي على موقفه رغم محاولة ثانية قام بها بري ظهر أول من أمس بإيقاد الوزير علي حسن خليل إلى بيت الوسط، ولكن ما جرى في وسط بيروت عندما هاجم مناصرون لحركة أمل وحزب الله ساحة الاعتصام، عزز قناعة الحريري بالاستقالة التي حصلت «على السخن» وعلى إيقاع شارع متأرجح بين التوتر والتفجر.

الاستقالة صارت واقعاً.. ماذا بعدها؟! وأي مسار للأزمة التي يمكن أن تتدرج من أزمة تكليف إلى أزمة تاليف، ومن أزمة حكومة إلى أزمة حكم؟! حققت الاستقالة نتيجة إيجابية فورية في «تنفيس واحتواء» غضب الشارع وإطلاق مسار تفكيك الوضع المقلل على الأرض، والبدء بفتح الطرقات وإزالة هذا «الغم» الذي كان أصبح قابلاً للانفجار، وكانت أحداث وسط بيروت بمثابة نموذج وعينة لما يمكن أن يحدث، مع استقالة الحريري التي حققت أول وأهم أهداف الانتفاضة الشعبية، يفقد الشارع زخم التحرك، خصوصاً في ظل وجود تباين داخل صفوفه بين من يعتبر أن الاستقالة حققت هدفاً ثميناً للشورة وتعد خطوة كافية لفتح الطرقات مع الاستمرار في الضغوط والتظاهرات للإتيان بحكومة جديدة غير سياسية وبرئاسة الحريري لا مشكلة ولا مانع.. وبين من يعتبر أن الاستقالة لا تكفي، وأن الضغط يجب أن يتواصل لتحقيق أهداف أخرى وتأمين تنازلات سياسية جديدة، خصوصاً في مجال إجراء انتخابات مبكرة

بيروت: استقالة رئيس الحكومة سعد الحريري كانت متوقعة في لحظة ما، ومع ذلك شككت مفاجأة سياسية مدوية.. كانت متوقعة لأن مسار الانتفاضة الشعبية ونبض الشارع كان يوحي أن الاستقالة هي الثمن الذي يتوجب دفعه والأمر الوحيد الذي يُخرج الناس من الشارع ويفتح الطرقات، وأن الحريري واصل عاجلاً أم آجلاً إلى الاستقالة، والمسألة لم تعد إلا مسألة وقت، بحيث يعلن الاستقالة بعد حصول توافق على الحكومة الجديدة والبديلة، وتعزز الاعتقاد بوجود توجه نحو تغيير حكومي بعد كلمة الرئيس ميشال عون إلى اللبنانيين، والتي أشار فيها صراحة إلى ضرورة إعادة النظر في الواقع الحكومي، ولكن لم يعرف ما إذا كان المصود بإعادة النظر تعديلاً في حقائق وأسماؤه أم تغييراً شاملاً وحكومة جديدة.. وكان الحريري أول من تلقف بارتياح وحماسة هذه الدعوة الرئاسية وبنى عليها، وبدا أن إعادة النظر بالوضع الحكومي ستتم بتوافق وتقاهم بين رئيسي الجمهورية والحكومة، ولكن هذا لم يحصل، وجاءت استقالة الحريري غير منسقة مع رئيس الجمهورية وبمنزلة استقالة أمر واقع تضع كرة النار والمسؤولية والموقف في يد ومريمي الرئيس عون.. وهنا يكمن عنصر المفاجأة.

فكرة الاستقالة راودت الحريري لأكثر من مرة منذ 17 الجاري. فكر بالامر عندما هاجم مناصرون لحزب الله وحركة أمل متظاهرين وفي وسط بيروت في بدايات الانتفاضة. كان أن يقدم على الاستقالة بعدما سال الدم في البدايات (طرابلس) وحصل اشتباك بين الجيش والمتظاهرين، قبل أن يصار إلى احتواء سريع للوضع، وتبين أن ما حصل كان بسبب توقيف أحد المطوليين من «قادة المحاور» كان مشاركاً في التظاهرات وتم الإفراج عنه سريعاً لاحتواء غضب الشارع. كما تأثر الحريري بضغوط داخلية لتفاهم من كوادر تيار المستقبل ومكتبه السياسي، ومن الشارع السني عموماً، الذي كان متعاطفاً مع الانتفاضة الشعبية وجزءاً منها، خصوصاً في طرابلس. ولكن السبب المباشر الذي دفع الحريري إلى الاستقالة كان الخلاف مع رئيس الجمهورية وحزب الله حول «مضمون التغيير الحكومي»، لناحية أن يكون جزئياً أو شاملاً. وهنا حصل خلاف في الطروحات والمواقف التي توزعت بين خروج لكل وزراء الأحزاب من الحكومة والوجوه «الاستفزازية» خصوصاً، واستبدالهم بشخصيات من التكنوقراط ورجال الاختصاص، وبين تغيير شامل ينقل الحكومة من «حكومة سياسية» إلى «حكومة تكنوقراط» أو إلى «حكومة تكنو - سياسية»، وتصبح حكومة مصغرة من 14 وزيراً.

ولكن العقدة التي برزت واعترضت خطة الحريري وأوصلته إلى «الطريق المسدود»، كما قال، كانت مسألة بقاء أو خروج الوزير جبران باسيل في أي تعديل أو تغيير حكومي. الوزير باسيل، ودعوماً من عون وحزب الله، يعتبر أن خروجه من الحكومة لوحد سيكون بمنزلة انتكاسة سياسية وضربة موجعة له ولتياره وللعهد، كونه يمثل معادلة سياسية كثرئيس